

مدير الأشغال العامة والطرق بمحافظة لحج لصحيفة (الأكابر):

(9) مشاريع طرق في محافظة لحج قيد التنفيذ

(8) مليارات و (938) مليوناً و (93) ألف ريال كلفة مشاريع الطرق



المشكلة في عدم تناسب الموازنة التشغيلية بحجم نشاط التشغيل



□ **لحج/ عادل محمد قائد:**
أوضح المهندس عبد السلام المحمدي مدير عام الأشغال العامة والطرق بمحافظة لحج أن عدد مشاريع الطرق المركزية قيد التنفيذ بالمحافظة سبعة مشاريع بتكلفة تقديرية (8.938.039.477) ريالاً وهذه المشاريع هي مشروع طريق شعب تيم - البركي - ديسان طول الطريق 30 كم إسفلتي درجة ثانية ما تم إنجازه حتى نهاية العام الماضي 14 كم بنسبة إنجاز 60% ومشروع طريق خور عميرة وطور الباحة بطول 60 كم والعمل مستمر بأعمال السفلتة ومشروع طريق الراحة -

الكويرد وإلى مديرية القبيطة لمعالجة المخاطر الموجودة في جاني الطريق وإلى مديرية لبعوس لمعالجة الموقع الخاص بالمجمع الحكومي بالمديرية إضافة إلى النزول إلى مديرية لبعوس لرفع كميات سفلة المساحة الداخلية لمستشفى أكتوبر مشيراً بأن المكتب أنجز العديد من الفعاليات في صحة البيئة والرقابة والتفتيش على مستوى المديرية بالإضافة إلى المشاريع الأخرى المنجزة. وأكد م / المحمدي الدعم والمتابعة من قبل قيادة المحافظة لإنجاز المشاريع في المحافظة. وأشار إلى أن المكتب يواجه العديد من النواقص أهمها عدم تناسب الموازنة التشغيلية وبحجم نشاط المكتب وجميع الفروع لا تملك وسيلة مواصلات وأيضاً بحاجة إلى توظيفات جديدة وخاصة من المحصلين والمهندسين وعدم توفر عمال واليات ومعدات النظافة في جميع فروع مكاتب الأشغال والحاجة ماسة إلى فتح فروع لصناديق النظافة والتحصين إضافة إلى أن معظم مبانى الفروع بحاجة إلى ترميم وتأثيث أملاً أن يتم التعاون في الحد من هذه الصعوبات حتى يتمكن المكتب من أداء عمله بوتيرة تخدم أبناء المحافظة.

المشاريع قيد التنفيذ والنزول إلى مديرية المضاربة ورأس العارة لاستلام مشروع بناء وحدة صحية

□ **لحج/ عادل محمد قائد:**
أوضح المهندس عبد السلام المحمدي مدير عام الأشغال العامة والطرق المهندس عبد السلام المحمدي أن أهم الأعمال المنجزة خلال الفصل الأول من هذا العام هو الإشراف على المشاريع قيد التنفيذ والنزول إلى مديرية المضاربة ورأس العارة لاستلام مشروع بناء وحدة صحية

دورنا إشرافي ورقابي فيما يتعلق بالانضباط الوظيفي وتنفيذ الخدمة المدنية

طلبات العمل للعام 2008م بلغت (12000) طلب شملت ذوي المؤهلات العلمية واستوعبنا نحو 5%

الباحث عن العمل عليه إحضار وثائق طبق الأصل

معمدة من الجهات المعنية ويستمر تجديد القيد سنوياً

نسعى إلى إدخال كافة الوثائق وبرمجتها آلياً

خوفاً عليها من التلف وأنجزنا مبنى خاصاً للأرشيف

نعاقب بود بعض الوحدات الاقتصادية لعدم تعاونها في تنفيذ

موازنة الوظائف الجديدة أممين التعاون للصالح العام

□ ما هي أهم تطورات مكتبكم .. وهل هناك عوائق تقف ضد طموحكم في التطوير؟
□ ما هو المخرج منها؟
□ حول البطالة: فيما يخصنا كخدمة مدنية لدينا مؤشر رسمي للبطالة من واقع المسجلين من طالبي العمل وقد وصل في العام 2008م إلى نحو (12000) شخص وهذا الرقم يشمل فقط المسجلين من ذوي المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم، معاهد متوسطة) ومن هذا العدد يتم استيعاب نحو 5% فقط وفق ما يتم رصد من درجات وظيفية ضمن موازنات وحدات الجهاز الإداري للدولة في محافظة عدن.

□ هل تتبعونها؟
□ طبعاً هناك تنسيق مستمر مع معظم الوحدات في محافظة عدن انطلاقاً من المهام التي تفرض علينا القيام بها وبنفس الحال فإن المكتب يقوم بالتنسيق مع ديوان الوزارة في معظم القضايا، وفي الحقيقة هناك تعاون تام سهل كثير من الأمور ويمكن المكتب من ممارسة صلاحياته كما ينبغي، ونجدنا فرصة هنا لتعاقب عتبا أخويها بعض الوحدات الاقتصادية دون ذكر اسمها من أجل عدم تعاون مع المكتب عند تنفيذ موازنة الوظائف الجديدة المعتمدة للعام 2008م 2م أمين منها عدم تكرار ما حدث خدمة للصالح العام وتطبيقاً للقوانين والتشريعات الناظمة. □ هكذا كان حوارنا تلقائياً وشاغافاً وكما أسلفتم لم يكن هناك تحضير مسبق وكانت الأخت سميرة عقربي إدارية محنتكة ولبقة في حديثها وحسن استقبالها للجميع، بحياتنا لها وكلفة منسوبي مكتب الخدمة المدنية والتأمينات وبالأخص الأستاذ عبدالحكيم مدير إدارة القوى العاملة.

□ ما هي أهم مهام مكتب الخدمة المدنية والتأمينات؟
□ ما هي الأسس لديكم بأعداد الوظائف الجديدة المتبعة من طالبي الوظيفة؟
□ الأسس المعتمدة للوظائف الجديدة؟
□ إذا كان التصور من سؤاكم معرفة المعايير المعمول بها في اختيار المرشحين لشغل الوظائف من طالبي العمل، فهناك العديد من القرارات والتعاميم التي تشكل في مجملها الأسس المنظمة لعملية التوظيف ويمكن الإشارة إلى أهم ثلاثة معايير تعتبر الأساس في برنامج المفاضلة الآلي وهو كما يلي:
1- المعيار الأول: اقمية التخرج، حدد لهذا المعيار نقطة كحد أقصى وبمعدل نقطتين عن كل سنة من السنوات..
ب- المعيار الثاني، أقدمية التسجيل، وهذا المعيار له نقطة عن كل سنة يتم فيها تجديد القيد من طالبي العمل، علماً إن نقاط المفاضلة وفق هذا المعيار تم احتسابها اعتباراً من عام (2001م) لكافة الباحثين عن العمل باعتباره العام الذي بدأ فيه استخدام الحاسب الآلي لأول مرة.
ج- المعيار الثالث: المعدل التراكمي وهذا المعيار حدد له (25) نقطة وتحسب نقاط المفاضلة وفق هذا المعيار من خلال قسمة المعدل التراكمي لطالبي العمل على أربعة..
□ أما المطلوب من طالبي الوظيفة:
يطلب من الباحث عن عمل لأول مرة إحضار ملف يشتمل على كافة الوثائق التي تؤكد وثقتهم وطبيعتهم ومؤهلاتهم وتخصصهم وتكون الوثائق جميعها (صورة طبق الأصل) عليها أختام وتوقيعات الجهات المختصة والخسولة بذلك ثم بعد ذلك يطلب منه الاستمرار بتجديد القيد سنوياً كإثبات رغبته في البحث عن عمل.
* يدور جدل حول (البطالة) التي باتت هما

□ أجرى الحوار / الطيب فضل عقلان
خلال هذا الحوار أثبتت قدرة وكفاءة حازت على رضى الجميع وطورت من أسلوب عمل المكتب رغم الفترة الزمنية القصيرة كقائد لهذا المرفق الهام زد إلى ذلك جمال أسلوبها السلس في تعاملها مع مرشحي المكتب وإحساس الصادق لعامة الناس وتبذل للحقيقة كل جهد ممكن لإقناع هذا ومواساة الآخر، خاصة إن الباحث عن فرصة عمل ينظر بخصيائية لن حوله وهو معذور بذلك وعليه أيضاً أن يعذر العاملين في مكتب الخدمة لأنهم ملتزمون بأنظمة وقوانين ومجبرون على تنفيذها والشواعر تأتيتها من مختلف الجهات حسب حاجتها ودور المكتب التنظيم والتنسيق لتوزيع تلك الفرص الوظيفية لمن يستحقها، حاولت محاورتها بدون ترتيب مسبق حتى أس صدق ما ستقولوه وبشفافية مطلقة فكانت ردودها من الصراحة حتى أنها استنتت بعض ما كنت أود التساؤل حوله فالتفتت بهذه الصبيلة وهي دعوة لتتابعها معاً.
□ ما هي أهم مهام مكتب الخدمة المدنية والتأمينات؟
□ يقوم المكتب بالكثير من المهام انطلاقاً من الصلاحيات المخولة له وجعل تلك المهام ترتبط ارتباطاً مباشرة بجهة الموظف العملي (خدمة المدنية) لدى وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعات العام والمختلط من تعيين وترقية ونقل وانتداب وإعارة وتدريب وإنهاء خدمة وغيرها من الحالات الوظيفية المرتبة بالعمل الوظيفي للموظف وتنتهي بإصدار فتوى الإحالة إلى المعاش التقاعدي، وفي ظل ممارسة المكتب لتلك المهام فإنه يدخل في علاقات واسعة مع كل الوحدات الإدارية والاقتصادية في محافظة عدن كقطاع إشرفاني يدخل ضمن حيزه صلاحيته وهو بذلك يتأثر دوراً إشرافياً ورقابياً في الوقت ذاته وبخاصة فيما يتعلق بمستوى الانضباط الوظيفي وكذا مدى سلامة تنفيذ نظم الخدمة المدنية الناظمة وتماثل هذه الصلاحيات المهام بالاستناد إلى القانون رقم (19 لسنة 1991م) بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية والقانون رقم (43 لسنة 2005م) بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات ولائحته التنفيذية إلى جانب العديد من القرارات الصادرة من رئاسة الوزراء والتعاميم

□ **ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي**

محافظة الحديدة وتعرز أهم مناطق زراعة المانجو بإنتاجه (93) بالمائة

انعدام المعلومات عن احتياجات السوق والاعتماد على المستورد أبرز معوقات زراعة المانجو في اليمن

محافظة الحديدة وحجة وتعرز أهم مناطق زراعة المانجو بإنتاجه (93) بالمائة

انعدام المعلومات عن احتياجات السوق والاعتماد على المستورد أبرز معوقات زراعة المانجو في اليمن

ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي

ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي

ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي

ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي

ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي

ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي

ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي

ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي

ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي

ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي

ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي

ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي

ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي

ارتفاع إنتاجية اليمن لثمار المانجو بلغ (375) ألف طن العام الماضي

□ **صناعات/ سيا:**
بلغ إنتاج اليمن من ثمار المانجو العام الماضي 375 ألف زيادة 6 آلاف طن عن الإنتاجية في عام 2007م، فيما ارتفعت مساحة أراضي زراعته إلى 25 ألف هكتار مقارنة بـ 24 ألف و130 هكتار خلال نفس الفترة .
وتشير إحصاءات رسمية عن الهيئة العامة للتنمية الزراعية والريفية لمحافظة (صنعاء - صعدة - حجة - عمران) إلى أن محافظات الحديدة وحجة وتعرز من أهم مناطق تركيز زراعة المانجو في اليمن إذ تقدر مساحتها المزروعة بالمانجو وإنتاجها من ثمارها ما نسبته 93 بالمائة من مساحة وإنتاجية اليمن من هذه الفاكهة .
وحسب الإحصاءات التي حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها -أعلنت محافظة حجة المرتبة الأولى في زراعة وإنتاج المانجو بنسبة 47 بالمائة للمساحة و44 بالمائة للإنتاجية، تليها محافظة الحديدة بمساحة 24 بالمائة وإنتاجية 45 بالمائة ، فيما تأتي محافظة تعز في المرتبة الثالثة حيث تشكل نسبة مساحتها المزروعة بالمانجو 4 بالمائة وتنتج من الثمار ما نسبته أيضاً 4 بالمائة من الإنتاجية الكلية لليمن من المانجو .
وتتركز زراعة المانجو في معظم أودية الحديدة ومنها وادي سرهد، ويوجد في محافظة حجة مساحات شاسعة مزروعة بأشجار المانجو



الثمار .
وتتفرد اليمن بزراعة أنواع وأصناف متعددة من المانجو منها ما يعرف (بقلب الثور ، البركاني، الناشري، الموزي، الفونس (الهندي)، البلدي، أبو سمكة والزبد وغيره) .
وتشكل زراعة المانجو في اليمن إحدى الزراعات الإستراتيجية لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية كونها تعد مصدر دخل معظم المواطنين في مناطق إنتاجها، كما أن المانجو من الثمار التصديرية المرغوبة لدى المستهلكين محلياً وخارجياً ويرتبط المحصول بالعديد من الصناعات الغذائية كالصناعات وغيرها .
كما أن صادرات اليمن من المانجو تشكل نحو

الثمار .
وتتفرد اليمن بزراعة أنواع وأصناف متعددة من المانجو منها ما يعرف (بقلب الثور ، البركاني، الناشري، الموزي، الفونس (الهندي)، البلدي، أبو سمكة والزبد وغيره) .
وتشكل زراعة المانجو في اليمن إحدى الزراعات الإستراتيجية لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية كونها تعد مصدر دخل معظم المواطنين في مناطق إنتاجها، كما أن المانجو من الثمار التصديرية المرغوبة لدى المستهلكين محلياً وخارجياً ويرتبط المحصول بالعديد من الصناعات الغذائية كالصناعات وغيرها .
كما أن صادرات اليمن من المانجو تشكل نحو